

ربوب والمرفوع باو المتناهيين وبقى موضع وبدال الجدل منه المحض كالمصطلح على الورد
 وهذا الموضوع ذكره المنصفي في الشرح ولم اقف عليه في نسخ الحق الثاني ما ذكره في الضمير المحض
 بمحضه تبع فيه ابن مالك وكلما تابع الرمحشوى فانه قال هذا ضمير لا يعلم بمعنى من الابدان
 من بيانه واصل الثانية الاخيار الثانية ثم وضع في موضع الثانية لان الخبر يدل عليها ويقتضها
 قال ابن مالك هذا من جيد كلامه وناقض فيه الوحيان وقال لم يذكرهما في الضمير الذي
 يفهمه ما بعده ولا يفي بالضمير الثاني يكون ضمير الخبر وانما هذا مفسر سابق الكلام
 اطلاقه تقريراً في ذلك وقد بينته في حاشية المعنى **تولى الكافية فالمنفصل المستقل**
بنفط المتصل بالمستقل في النسخة لوقا بالمنفصل بالمستقل حكمه قبله من ان المتصل بالاصل
 بعامل والمنفصل ليس كذلك لان احد ما ذكره فان اكثر الضمير بالمنفصل لا يستقل بنفسها
 بل يحتاج الى اللفظ اسم الماد وذلك نحو انت وراكب وانفرتا فان الالف من انت والالف
 والنون والتا حرف خطب وكرامك الالف من اياك هو اياك والكاف حرف خطاب
 ولا ينطق بان واياك فتدوين عن حرف الخطاب فلم يستقل في التفتظ بغيره وروى
 الخطيب المنفصل به **تولى الفاعلية والتعبدية ولا يلي الا اختيار الابدان**
 في بيان **الاول** قال ابن هشام عدو عن تفسير المتصل الذي هو مشهور يعني الذي ذكره في الجيب
 الى تفسير فيه مخالفة الثاني ما ذكره من انه لا يلي الا اختياراً فيكون في اكثر كتبه ومخالفة
 في باب الاستئذان من شرح التسهيل وذكر انه يلد في الاختيار وهو ما يوجب المذكورين
 وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضمار من انه كان يمكن الشاعري يقول ان لا يجاور
 ناخذ ولا حاد رد بان لو كان المكان التغيير فادحا في دعوى الضرورة لم يوجب في الدنيا
 ضرورة اذا ما من شعراً ويمكن تغييره **تولى كالتواو الكاف من ابي كركم قاليا والها من**
 قال ابن هشام لم يرتبها على ما جرى عليه اصطلاحهم من البداية بمثل المرفوع والختم على
 الجور بل حكمها لضرورة الوزن قال نعم في حسن من جهة فانه بدأ بما لا يكمل ثم بالخطيب
 ثم بالغايب وذلك هو ترتيبها في درجات التعريف ثم انه ذكر من الضمير المتصل بالمتكلم
 والمخاطبة والكاف والها والالف والواو والنون والياء عليه تا المخاطبة فلم يذكر **تولى الكاف**
الاول فربما يفسر في ضربين وضربان في لهما الضمير والالف صري الى ضرورة في
 الى الضمير والواو اياي الى اناضن والياء من علمي ولي الى فلان من وكلم

نوم

نوم ان الضمير المتناهي ايها اصول حتى بعضهم عدوها كذلك ستين ضميراً وليس كذلك
 بل الاصل من ذلك اتفاق التا والكاف والياء وبالمتكلم وانا ونحن وعلى الالف النون
 والواو والالف والياء والمخاطبة ونا ويا وعلى راي البصريين هو هي وعلى راي قومها
 وهما وهم وهن وانت فمضه مجموع الضمير باقاف في اختلاف والوجه في انت ان الضمير
 فقط وهي ان التي للمتكلم زيد عليها التا حرف خطاب متصرفه كالاسمية فتعني في
 الذكر وتكسر في الموث وبوصل عم والفاء في المثنى ويجم فقط في جمع الذكر وينون في جمع الموث
 والوجه في انا التي للمتكلم ان الضمير ان فقط والالف مرادة في الوقف لبيان الحركة كفا
 الكسرة هذا مذهب البصريين والوجه في هاوها وهم وهم ان الضمير الالف فقط
 والحرف البواقي زوايد هذا مذهب البصريين

والواو والياء زوايد ان كالبواقي وعليه ان كيسان والواجب وهو
 المختار والوجه في لواء واخواته ان العمود فقط واللواحق له حروف تدل على ان ففتح
 الضمير على الواو الى انهم عشرونها وقال ابن هشام في عدم الضمير على هذه الكيفية
 كوار وحوز لانهم عدوا بالمتكلم موبين وانتلا الكاف والياء حريتين وعدوا ان التا
 مرات ووضوح ذلك ليع ان بعد لكل شخص ثلثة اسما كسب بواقعهما من الاعراب
 وعدو الضمير في ضرب وضرب وهما من باب المستتر وبوقم للمتصل والمنفصل
 على ما ذكره عبد القاهر وهو الحق لا قسم ان المتصل لان الاتصال والافتصال من عوامل
 الالفاظ وعايروا بينهما لاختلاف تقديرهما لان احدهما يقدر بعو الاخر هي فضلا
 عدو الضمير في الضرب وتقرّب واخرّب فافهما غاية لغيرتين الضمير في التقدير
 فلاح افتقروا على عدد الضمير بالبارزة ولا استوفوا عدد الضمير المستتره
 هو خاص الضمير المتصل قال ابن هشام واكتفى
 بدلالة السياق وانه بعد هذا يستعمل على الضمير بالمنفصل وقال ابن الصايغ لم نقل ونظ
 ما نصب كلفظ ما جرائه قصد من اول وهله ان يفسر على ان كفا في المتصل اذا جاور من
 خصا يصفه فان قلت كفا لهما هو في المتصل ولم يشء في الكلام على المنفصل فبما قول وكل ضمير
 البياجب دع النونين امي
 قابل اليا وهم كذلك لانك تقول قومي واكسني علمي وبم فعلوا وانهم لهم مال قال ابن هشام